مجتمع

توقيف وزير بريطاني سابق بتهمة الاغتصاب

أعلنت الشرطة البريطانية توقيف وزير سابق يشغل مقعداً نيابياً حالياً بعد اتهامات باغتصاب. ولم يكشف اسم السياسي، لكنّ الشرطة قالت إنّها فتحت تحقيقاً بعد اتهامات تتعلق باعتداءات وأعمال عنف جنسي في أربعة حوادث منفصلة. وأضافت أنّه «أُوقِف خمسيني السبت (أمس الأول) بسبب شبهات باغتصاب، وأُفرج عنه بكفالة». وذكرت صحيفة «صنداي تايمز» أنّ الاتهامات وجهتها مساعدة برلمانية سابقة للسياسي. وعلّق ناطق باسم حزب المحافظين أنّ «اتهامات من هذا النوع تؤخذ على محمل الجد إلى أقصى حد». (فرانس برس)

وفاة أول أميركية خضعت لعملية زرع وجه

توفيت كوني كالب، أول أميركية خضعت لعملية زرع وجه، عن 57 عاماً بعد 12 عاماً على الجراحة، بحسب مستشفى «كليفلاند كلينيك» في ولاية أوهايو الذي أجرت العملية فيه. وقد تعرضت كالب لتشوهات كبيرة في الوجه بسبب رصاصة أطلقها زوجها الذي كان يحاول قتلها عام 2004، ثم قتل نفسه. وخضعت عام 2008 لعملية زرع معقدة طاولت 80 في المائة من وجهها واستمرت 22 ساعة. وقال الطبيب فرانك باباي، المشرف على قسم طب الجلد بالمستشفى، إنّ كالب أصبحت الشخص الذي يعيش أطول فترة بعد خضوعه لعملية زرع وجه. (فرانس برس)

2020 أشدّ اشتعالاً في الأمازون

المشهد في الصورة من غابات الأمازون في البرازيل، يظهر آثار الحرائق المدمرة العام الماضي. لكنّ الخطر لم يتوقف عند تلك الحدود، بل يستمر ويتزايد بنحو كبير. فقد أفادت معطيات أخيرة جُمعت بالأقمار الاصطناعية بأنّ عدد الحرائق التي تشهدها غابات الأمازون المطيرة في البرازيل ارتفع بنسبة 28 في المائة مقارنة بالعام الماضي، في الوقت الذي حذر فيه خبراء البيئة من أنّ قفزة الأسبوع الماضي قد تكون مؤشراً على تكرار الدمار الذي شهده عام 2019 في أكبر غابات مطيرة في العالم.

وسجلت وكالة أبحاث الفضاء البرازيلية 6803 حرائق في الأمازون في يوليو/ تموز الماضي، في ارتفاع من 5318 حريقاً عن يوليو/ تموز 2019.

وبالرغم من أنّ هذا الرقم يمثل أعلى معدل حرائق يشهده شهر يوليو خلال ثلاثة أعوام، فإنّه ضئيل مقارنة بذروة تلك الحرائق في أغسطس/ آب 2019 حين بلغ 30 ألفاً و900 حريق، وهو أعلى معدل لها في ذلك الشهر على مدى 12 عاماً، ما أدى إلى دمار هائل في الغابات.

من جهتها، تقول جماعات بيئية إنّ هناك مؤشرات مقلقة على ما قد يأتي، إذ أظهرت الأيام الأخيرة من يوليو الماضي ارتفاعاً حاداً في معدلات الحرائق، فقد سجل أكثر من 1000 حريق في الثلاثين من ذلك الشهر، وهو أعلى رقم ليوم واحد في يوليو منذ عام 2005، وفقاً لتحليل أجرته منظمة «غرين بيس البرازيل».

(رويترز)

(كارل دي سوزا/ فرانس برس)

هواجس للمعلمين السوريين في تركيا

إسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

باتت رواتب المعلمين السوريين في تركيا، بعد زيادة رواتب زملائهم الأتراك مطلع العام الجاري، الأقل حتى من تلك التي يتقاضاها الجندي الأقل رتبة. المعلم السوري الذي يعمل مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة «يونيسف» يتقاضى 2020 ليرة تركية (نحو 292 دولاراً) لا غير. ويقول معلمون لـ«العربي الجديد»: «المبلغ لا يكفي حتى لتأمين بدل إيجار المنازل بعد غلاء الأسعار في تركيا والتضخم الذي لحق بالليرة التركية، التي خسرت نحو 40 في المائة من قيمتها منذ عام».

إضافة إلى الأجر المنخفض، يبدو مستقبل المعلمين السوريين في تركيا غير واضح، إذ إن تمديد عقودهم سنوي ويرتبط بالمنظمة. وزاد إغلاق آخر مدرسة سورية في تركيا (التعليم المؤقت) من قلق المعلمين، ما دفعهم إلى مناشدة المنظمة في تركيا تحسين أجورهم.

ويطالب معلمون برفع «الدعم المقرر للمدرس السوري والبالغ 2020 ليرة فقط، إذ لم يعد يتناسب مع غلاء المعيشة وارتفاع الأجور». هؤلاء الذين يعملون مع «يونيسف» للعام الخامس على التوالي، تمنوا تحقيق مطالبهم بتحسين الأجر وتثبيتهم، علّ ذلك يريحهم. وأعربوا في كتاب رفعوه إلى الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة عن هذا الشعور، قائلين: «ما من رؤية للمستقبل».

في هذا السياق، يقول المعلم السوري خالد الأسعد لـ«العربي الجديد»: «قابلنا، كوفد ممثل عن المعلمين السوريين قبل أيام، رئيس الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، نصر الحريري، ووضعناه بصورة ما يعانيه المعلمون السوريون لناحية الأجر المنخفض وعدم الاستقرار. وفوجئ رئيس الائتلاف بما يعانيه المعلمون، فنحن من دون أي ضمانات أو تأمين، ولا نعلم متى تنهي يونيسف عقودنا».

وعن سبب لجوء المعلمين إلى الائتلاف بدلاً من يونيسف، يقول: «خاطبنا كفرع لنقابة المعلمين في تركيا المنظمة مراراً، ولم نجنِ سوى التسويف والوعود. لذلك، لجأنا هذه المرة إلى رئيس الائتلاف، وسفير الائتلاف في تركيا نذير الحكيم، وتلقينا وعوداً بالمتابعة مع المنظمة لتحسين ظروفنا». ويتحدّث الأسعد عن تأسيس المعلمين السوريين نقابة في دول المهجر والشتات، قائلاً: «لدينا فروع للنقابة في لبنان والأردن ومعظم الدول الحاضنة للاجئين. لكن هناك توجد مدارس سورية، وربما المخاطر أقل من تركيا التي أعلنت دمج التلاميذ السوريين في المدارس التركية، ما يعني، من منظورهم، أنه لم يعد لنا دور».

وكانت وزارة التعليم التركية قد أصدرت منذ يوليو/ تموز 2017 قراراً إلزامياً يقضي بدمج التلاميذ السوريين في الصف الخامس والتاسع في المدارس التركية»، مؤكدة أن جميع التلاميذ السوريين في تركيا سيندمجون في المدارس التركية بحلول العام الدراسي 2018 ـ 2019، لتغلق بحسب مصادر لـ«العربي الجديد»، آخر مدرستين في إسطنبول تعلمان المنهاج السوري (ضمن مدارس التعليم المؤقت)، هما باغجلر وسلطان غازي.

وكانت مراكز التعليم المؤقتة في تركيا (المدارس السورية) قد شهدت تقليصاً مستمراً، لتنتهي «التجربة» بالمطلق. وبحسب تصريحات تركية رسمية لـ«العربي الجديد»، انخفضت مراكز التعليم المؤقتة السورية من 55 مركزاً إلى 16 مركزاً العام الماضي ثم إلى مركزين، ليُدمَج منذ مطلع العام الدراسي المقبل جميع الطلاب السوريين في المدارس التركية.

إلى ذلك، تقول المسؤولة في مديرية تربية الفاتح في إسطنبول، ليلى أحمد، إنّ تركيا كلفت المعلمين السوريين تدريس بعض المواد في المدارس التركية بعد إغلاق المدارس السورية المؤقتة، وتعيينهم كمترجمين يتولون دور صلة الوصل بين المدارس التركية وأولياء أمور التلاميذ السوريين في تركيا، وهم أكثر من 78 ألف تلميذ. تضيف أحمد لـ«العربي الجديد» أنّ المعلمين السوريين الذين سيعملون في مديريات التربية ومراكز التعليم الشعبي ومراكز التعليم المهني ومراكز الإرشاد والبحوث ستكون مهماتهم في الترجمة والمساعدة في التسجيل، وإجراء مسح ميداني للبحث عن الأطفال المتسربين من المدارس، وتحديد الأطفال الذين هم في حاجة إلى عناية خاصة، وأولئك الموهوبين، سواء أكانوا سوريين أم من جنسيات أخرى، وتوجيههم إلى المراكز الخاصة بهم، مبينة أن مسألة أجور المعلمين السوريين تحددها يونيسف، لأن المعلمين متعاقدون معها وغير تابعين لمديريات التربية التركية.

تهديد سنوي

تقول المعلمة وفاء عمر لـ«العربي الجديد»: «نتمنى كمعلمين سوريين أو حاصلين على الجنسية أن نعيَّن ضمن كوادر المدارس التركية. نحن حملة إجازات جامعية، ويمكننا تدريس اللغة العربية والتربية الإسلامية واللغة الإنكليزية، لكنّنا نتبع يونيسف ونعمل بعقد سنوي، ما يجعلنا نشعر بالتهديد كلّ عام».

تحقيق

بعد الإحباط الذي أعقب الأمل الناتج عن الحراك الشعبي في الجزائر، عاد الشباب إلى خيار الهجرة السرية، أملاً منهم في تحقيق حياة أفضل بعدما عجزت الحكومة الجديدة عن تحقيق أي من وعودها، ما أفقدهم الأمل مرة أخرى

شباب الجزائر
عودة إلى الهجرة السرية بعد فقدان الأمل

الجزائر ـ **عثمان لحياني**

مع بدء الحراك الشعبي في الجزائر في فبراير/ شباط عام 2019، توقفت بشكل كامل رحلات الهجرة السرية، ولم تسجل السلطات أية محاولات للهجرة عبر البحر نحو السواحل الأوروبية من قبل الشباب لفترة طويلة، هم الذين شاركوا في التظاهرات ولاح أمل لديهم لإحداث تغيير سياسي في البلاد، ينعكس على الواقع الاجتماعي والاقتصادي. لكن بعد عام ونصف العام، عادت الظاهرة بقوة بسبب تبخّر أحلام الشباب وتقلّص آفاق التغيير وعودة الإحباط واليأس السياسي والاجتماعي، إضافة إلى التضييق السياسي والإعلامي.

ولا يبدو أن الشباب في الجزائر مستعدون لمنح السلطة السياسية الجديدة ممثلة بالرئيس عبد المجيد تبون الذي لم يكمل سنته الأولى بعد، فرصة طويلة لتنفيذ خطط الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي، وانتظار نتائجها على المدى المتوسط. وبعدما شعر الشباب بالأمل ورفعوا شعارات من قبيل: «لن نهاجر، سنبقى هنا، لن نحرق (لن نهاجر)... سنحرق رؤوسكم (سنزعجكم بمطالبنا)»، قرر الكثير منهم المغامرة مجدداً والسعي إلى الهجرة السرية من خلال مراكب تقليدية، على الرغم من المخاطر الكبيرة. وعادت الأخبار المتعلقة بإحباط محاولات الهجرة أو وصول مهاجرين إلى السواحل الإسبانية والإيطالية تتصدر نشرات الأخبار واهتمامات الجزائريين.

منذ بداية شهر يوليو/ تموز الماضي، أحبط خفر السواحل الجزائري محاولات هجرة سرية لنحو 472 مهاجراً، وقبل أيام، أوقف 103 مهاجرين، إضافة إلى 146 مهاجراً كانوا على متن قوارب تقليدية الصنع في كل من وهران وتلمسان غربي البلاد، وعنابة وسكيكدة والطارف شرقي البلاد خلال عمليات عدة. وفي 25 يوليو/ تموز الماضي، أعلن خفر السواحل إحباط محاولات هجرة سرية لـ 218 شخصاً كانوا على متن قوارب تقليدية الصنع في كل من الشلف ووهران ومستغانم وعين تموشنت غربي الجزائر.

وتشير تقارير صحافية إسبانية إلى أنه خلال فترة قصيرة، وصل أخيراً أكثر من 400 مهاجر جزائري إلى السواحل الإسبانية، كانوا على متن 31 قارباً، وتم وضعهم في مخيمات تسهر عليها الشرطة». ونشرت صحيفة «الإسبانيول» الإسبانية تقريراً عن وصول 457 مهاجرا جزائريا إلى ساحل جزيرة موريس، وقد تم توقيفهم من قبل الشرطة الإسبانية. وذكرت أن السلطات تواجه مشكلة نقص في أماكن الاحتجاز ومعدات الوقاية الصحية في ظل أزمة كورونا ومخاوف من تفشيه بين المهاجرين في مراكز الاحتجاز. ويعزو باحثون عودة الهجرة إلى الأخبار المتعلقة بتسوية إيطاليا أوضاع المهاجرين السريين والمقيمين بطريقة غير شرعية في البلاد، ومنحهم أوراق إقامة شرط عملهم في مصانع أو مزارع، بهدف تعويض نقص اليد العاملة في إيطاليا بعد تفشي جائحة كورونا التي خلفت آلاف الضحايا في إيطاليا. وتشبه هذه الموجة تلك التي شهدتها أوروبا (انطلاقاً من السواحل الجزائرية ودول المغرب العربي) خلال استقبال الدول الأوروبية اللاجئين السوريين. ويعتقد أن الشباب المهاجرين اختاروا هذا التوقيت مستفيدين من عامل الطقس الدافئ، وانشغال القوى الأمنية والشرطة في الدول الأوروبية المطلة على المتوسط بأزمة كورونا وفرض تدابير الوقاية، أكثر من انشغالها بمراقبة السواحل.

ويعتقد متابعون للملف أن العوامل التي تؤدي إلى الهجرة السرية لدى الشباب الجزائري ترتبط أساساً بالمعطيات السياسية الراهنة ومؤشرات التغيير ومقارنتها مع سقف المطالب التي أطلقت خلال الحراك الشعبي. إلا أن عودة الهجرة السرية في البلاد نحو السواحل الإيطالية والإسبانية تؤشر بوضوح إلى تراجع الثقة بالوعود التي أعلن عنها الرئيس عبد المجيد تبون، وتراجع الأمل في حدوث تغيير سياسي واجتماعي واقتصادي في وقت قريب، بالمقارنة مع التوقف التام لرحلات الهجرة السرية عبر البحر بعد بداية الحراك الشعبي في 22 فبراير/ شباط الماضي، بعدما تأملوا حدوث تغيير في السياسات العامة.

إلى ذلك، يقول الباحث الأكاديمي عمار سيغة لـ «العربي الجديد»: «تزداد نسبة فقدان الثقة في السلطات منذ وصول تبون إلى الرئاسة، والوعود المقطوعة لم تجد محلها من التحقيق. للأسف، تطغى الشعبوية على الخطاب الرسمي، فيما نراقب الجارتين تونس والمغرب كيف تتعامل حكومتيهما مع جائحة كورونا، بل وتفوقهما على البلد الأقوى إقليمياً، في وقت ما زلنا نفتقد لأسطوانات الأوكسجين. يضاف إلى ذلك عجز الدولة عن التكفل مادياً بالمتضررين من الحجر الأول، من تجار وعاملين في مهن خدماتية كالنقل، ما أدى إلى معاناة المواطن الجزائري».

ويلفت سيغة إلى أن المؤشرات السياسية ترتبط مباشرة بالإحباط المجتمعي لدى الشباب، موضحاً أن «ارتباك السلطة في مسائل سياسية كصياغة دستور يستجيب لطموحات الشعب الذي شارك في الحراك الشعبي، واستمرار تحييد الأصوات التي نادت وما زالت تنادي بالمزيد من الوضوح والشفافية في قيادة البلاد والمناخ السياسي، كلها عوامل تدفعهم إلى الهجرة». ويرى أن «القيادة في الجزائر تعيّن رجالا كبارا في السن في مناصب يعدّ الشباب أولى بها، إضافة إلى استمرار عامل الولاءات بدلاً من الكفاءات، عدا عن الضغوط التي تمارس على وسائل الإعلام لتلميع صورة مصطنعة عن السلطة. بالتالي، يلجأ الشباب مجدداً إلى قوارب الموت».

يشار إلى أنه على الرغم من مصادقة البرلمان الجزائري في عام 2009 على قانون يجرّم الهجرة السرية، ويعاقب أصحابها بالسجن لفترة تزيد عن ستة أشهر، وتجريم عناصر شبكات الهجرة السرية وإصدار أحكام عليهم بالسجن لمدة خمس سنوات، إلا أن الجزائريين اعتادوا الاستيقاظ خلال السنوات الأخيرة، على أخبار توقيف أو غرق أو وصول مهاجرين إلى السواحل الأوروبية.

وتغيب إحصائيات رسمية جزائرية حديثة حول عدد المهاجرين. في المقابل، كشف آخر تقرير للرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان في 18 ديسمبر/ كانون الأول عام 2018، أن ألفين و160 مهاجراً سرياً غرقوا أو أصبحوا في عداد المفقودين منذ مطلع العام نفسه.

أوقفهم خفر السواحل الإسباني (خيسوس هيريدا/ Getty)

2160
مهاجراً سرياً غرقوا بين مطلع 2018 و18 ديسمبر من العام نفسه، بحسب الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان

قصة لاجئ

قدمت لنا الأونروا الخيام، لكن بعد أن طالت مدة لجوئنا بدأ الناس ببناء بيوت أسقفها من الواح «الزينكو»

إبراهيم واكد
قالوا لنا سبعة أيام وتعودون إلى فلسطين

صيدا ـ **انتصار الدنان**

يقول اللاجئ الفلسطيني إبراهيم واكد إنه ما زال يتذكر رائحة التراب في بلدته عمقا في فلسطين التي غادرها عندما كان في التاسعة من عمره. يعرّف عن نفسه على الشكل التالي: «اسمي إبراهيم أحمد واكد، وأعيش حالياً في الشارع التحتاني لمخيم عين الحلوة للاجئين الفلسطينيين في لبنان. كان والدي مزارعاً كما أنه كان يبيع شتى أنواع الخضار التي يجنيها من أرضنا. كنا نعيش حياة طبيعية إلى أن وقعت مجزرة دير ياسين التي حصدت أرواح الأبرياء. شعر الناس حينها بالخوف، فبدأوا بالهروب من قراهم». يتابع: «كنا خمسة إخوة عندما هربنا. توجهنا في البداية نحو الحقول واختبأنا تحت أشجار الزيتون مع عدد كبير من الناس الذين تركوا بيوتهم، ثم هربنا نحو بلدة جت. مكثنا فيها مدة، ثم هربنا نحو بلدة دير القاسي إلى أن قصف العدو الصهيوني المنطقة، فتوجه الجميع نحو جنوب لبنان. وصلنا أولاً إلى بلدة عيتا الشعب. ومن عيتا الشعب انتقلنا إلى بلدة الخيام، ومن هناك نقلتنا «الأونروا» إلى منطقة عنجر، في محافظة البقاع. مكثنا بها إلى أن حصلت موجة برد شديدة، ولم يكن بمقدور الناس تحمل هذا البرد، فانتقلنا إلى مخيم نهر البارد، شمال لبنان. قدمت لنا الأونروا الخيام، لكن بعد أن طالت مدة لجوئنا بدأ الناس ببناء بيوت أسقفها من الواح الزينكو». يضيف: «لم أتابع تحصيلي العلمي. درست في فلسطين حتى الصف الثالث الأساسي، وهنا في لبنان عندما فتحت المدارس أبوابها كانوا يريدون إعادتي إلى الصف الأول الأساسي، فرفض أهلي ذلك. ونزلت إلى العمل بعدها لأساعد والدي في المصروف. كان والدي قد تقدّم في السن، وما يتقاضاه من أجر لقاء عمله لا يكفي العائلة».

تنقّل إبراهيم في عدة أعمال، منها الزراعة والبناء، إلى أن بلغ السابعة عشرة من عمره فتزوج. عندما تزوج قرر الانتقال للعمل في بيروت، فتعلّم مهنة «الموبيليا» (صناعة المفروشات) في المدينة ثم عمل لفترة في معمل للبلاط وقصّ الحجر. وفي وقت لاحق انتقل إلى مخيم عين الحلوة حيث عمل في بيع السمك. في عام 1982 حصل الاجتياح الإسرائيلي لبيروت، وعندما بدأ قصف العدو الصهيوني بطاول المخيم، ترك المخيم وتوجه نحو مخيم نهر البارد، حيث بقي فيه مع عائلته خمسة أشهر، ومن هناك انتقل إلى مدينة بعلبك في البقاع إلى أن عاد مجدداً إلى مخيم عين الحلوة. بعد التنقل في كل هذه المهن المتعبة والتقدّم في السن وتراجع نشاطه، قرّر الحاج إبراهيم افتتاح محل لبيع الخرضوات في المخيم. وهكذا كان. يختم كلامه بالقول: «لا أظن أنني سأعود إلى فلسطين وقد بلغت هذه السن. فأنا من مواليد العام 1939، ولا أظن أنني سأعود لأدفن في تراب بلدي. كانوا يقولون لنا سبعة أيام وتعودون، وها نحن سننهي العام الـ72 وما زلنا لاجئين».

دراجات كهربائية تغزو نيويورك في زمن كورونا

نيويورك ـ **العربي الجديد**

أدى فيروس كورونا الجديد وما فيه من قواعد للتباعد الاجتماعي، إلى امتناع كثيرين عن استخدام وسائل النقل المعتادة، وإن خُدد عدد الركاب في بعضها بما هو أقل من المعتاد بكثير. في هذا الإطار، تظهر الوسائل الفردية البديلة بقوة على الساحة. وبينما تشكل الدراجات الهوائية وسيلة فضلى لكثيرين خصوصاً في الأحياء الصغيرة والهادئة والشوارع الضيقة، فإنّ المسافات الأطول لا سيما في المدن تتطلب ما هو أكثر قدرة، كالدراجات النارية الكبيرة والصغيرة، ودراجات «السكوتر» العاملة على المحروقات، بالإضافة إلى دراجات «السكوتر» الكهربائية التي تجد رواجاً كبيراً مؤخراً.

في نيويورك، انعكست الطفرة في خدمات توصيل الطعام والخشية من استخدام وسائل النقل العام بسبب كورونا، نمواً سريعاً في سوق دراجات «السكوتر» وإن تلقت مؤخّراً ضربة مؤلمة لأسباب مرتبطة بالسلامة العامة.

وسجل الطلب على «السكوتر» الكهربائية ارتفاعاً بواقع ثلاث مرات مقارنة مع يوليو/ تموز 2019 لدى شركة «يونيك موتو» في منطقة لونغ آيلاند سيتي في نيويورك، على ما يؤكد المدير العام كريس بنسون الذي يبيع متجره نحو عشرين دراجة «سكوتر» أسبوعياً. وبعد توقف النشاط خلال فترة الحجر، بعج المتجر حالياً بالراغبين باختيار دراجات من تصنيع شركتي «سيم» و«كيمكو» التايوانيتين، إلى حدّ أن مخزون المحل بالكاد يكفي لتلبية الطلب.

وفي بروكلين، يُسجل الوكيل الرسمي لدراجات «فيسبا» الإيطالية الشهيرة وتيرة مشابهة في المبيعات التي فاقت الـ200 مركبة خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة، وفق المسؤول عن المتجر أندرو حاجي ماس. ويوضح كريس بنسون أن أوائل المهتمين بشراء دراجات سكوتر كانوا العاملين في قطاع المطاعم وخصوصاً خدمات التوصيل، في ظل الطفرة الكبيرة في هذا النشاط. ومع اقتراب الصيف ورفع تدابير الحجر، سجلت موجة ثانية قوامها «أناس يرون في هذه الدراجة وسيلة للهروب مع تفادي الاختلاط» تجنباً للإصابة بفيروس كورونا الجديد، على ما يقول بنسون الذي أطلق عمله قبل ثلاث سنوات مع اصدقاء له.

ويقول الآن تاليدا الذي اشترى دراجة سكوتر من طراز «فيسبا»: «قررت استخدام هذه الدراجات قبل أشهر خلال فترة الجنون هذه». ويوضح الموظف في شركة للتأمين أنّ قيادة دراجة سكوتر في نيويورك، المدينة التي تهيمن السيارات بقوة على المشهد فيها «مهمة صعبة، لكن إذا كنت من سكان نيويورك فإنك ستتجرأ على ذلك». ويضيف: «أفضّل أن أكون على دراجة سكوتر على أن استقل الحافلة مع جموع غفيرة من الناس».

بدوره، يشير بنسون إلى أنّ «الطفرة تعود بجزء كبير منها إلى الوباء» لافتاً إلى أنّ بعض زبائنه أخبروه أنّ خوفهم من استخدام وسائل النقل العام دفعهم لشراء دراجة «سكوتر» بحسب وكالة «فرانس برس». ولا يقتصر هذا المنحى على نيويورك، وفق أندرو حاجي ماس، الذي يشير إلى أنّ «النشاط يتصاعد سريعاً في كلّ مكان، خصوصاً في المدن الكبرى حول العالم». ويوضح: «إذا ما ذهبتم إلى أوروبا أو آسيا، فسترون الجميع يركبون هذه الدراجات. أظن أنّ هذه الثقافة يمكن أن تنتقل إلى المدن الأميركية الكبرى بسبب الطابع العملي» لدراجات «سكوتر».

وقد كان تحفيز أكبر عدد من الأشخاص على استخدام وسيلة النقل هذه من أبرز أهداف شبكة «ريفل» لدراجات «سكوتر» الكهربائية المخصصة للتأجير، التي أطلقها مستثمران أميركيان في بروكلين سنة 2018. وبات أسطول الشبكة يتألف من ثلاثة آلاف دراجة زرقاء، وقد أقبل عليها سكان نيويورك بشدة منذ إعادة فتح المدينة تدريجياً. وبعدما كان معدل الرحلات اليومية عبر الشبكة ينوف عن أربعة آلاف قبل تدابير الحجر، ارتفع نشاط «ريفل» ليصل إلى ما يقرب من 18 ألف رحلة يومية خلال الأسبوعين الأخيرين من يونيو/ حزيران الماضي.

في المقابل، ارتفعت أصوات أخيراً للاحتجاج على عدم احترام مستخدمين كثر لقوانين السير وقواعد السلامة، بالرغم من اشتراط حيازة الشخص الراغب في استئجار هذه الدراجات رخصة قيادة للسيارات. وتفاعلت «ريفل» مع هذه الموجة عبر تعليقها عضوية أكثر من ألفي مستخدم من أصل نحو 300 ألف منضوين في الخدمة في نيويورك، إحدى أبرز المدن الأميركية التي تتوفر فيها خدمات الشركة بالإضافة إلى واشنطن وأوستن وأوكلاند، بانتظار إعادتها في ميامي حيث توقفت بسبب الوباء، وقبل إطلاقها المرتقب في سان فرانسيسكو. لكنّ حادثين كبيرين خلفا ضحايا في خلال عشرة أيام دفعا بالشركة، تحت ضغط بلدية نيويورك، إلى تعليق نشاطها في المدينة حتى إشعار آخر. وتشير «ريفل» إلى أنها تحضر تدابير جديدة بغية «التشجيع على الحذر»، بما يشمل خصوصاً إلزامية وضع خوذة وإدراج فحص للسلامة في التطبيق الإلكتروني على الهواتف الذكية، وفق متحدث باسم الشركة.

تعددت وسائل النقل البديلة (جوام غالاي/ Getty)

فسبكة
تبعاً للطفرة الحاصلة في استخدام الدراجات الكهربائية والنارية الصغيرة، تستغل الشركات عناصر عدة لبيع العدد الأكبر من هذه الدراجات. من ذلك، التأكيد على أنّ هذه الدراجات ملائمة للجنسين، بل إنّ إحدى الشركات نشرت، عبر صفحتها على «فيسبوك»، صورة لسيدة ترتدي ملابس غير معتادة بالنسبة لسائقي الدراجات، وهي قميص فوق تنورة طويلة مع حذاء بكعب عالٍ، بينما تقود إحدى دراجاتها في الولايات المتحدة، لكن من دون أن تنسى الخوذة الواقية.

مدينة صور حزينة في عيد الأضحى

الأوضاع المعيشية القاسية، وأزمة كورونا، جعلت حتى مدينة صور الشهيرة بموسم اصطيافها، حزينة في عيد الأضحى

صور ـ **رينا الجمّال**

«اختفى العيد» تقول أربعينية تجلس على كرسي أمام باب متجرها في مدينة صور، جنوبي لبنان، بانتظار زبون يفتتح صندوقها الخالي من النقود، هي التي لم تكن تجد وقتاً لتدخّن سيجارتها، بسبب كثرة الوافدين لشراء الهدايا والثياب والألعاب بمناسبة عيد الأضحى في الأعوام الماضية. ومع سؤالها: «كيف الشغل؟» تضحك ساخرة بما يلخّص إجابة نابعة من تردّي الأوضاع المعيشية في البلاد، وضعف القدرة الشرائية لدى المواطن.

تتحدّث صاحبة المحلّ عن أجمل الأوقات واللحظات التي حفرت في ذاكرتها، حين كان الأولاد يركضون في السوق، والأمهات ينادينهم للعودة إلى غرفة قياس ملابس العيد قبل شرائها، والآباء ينتظرون في الخارج ويتحدثون في شؤون المدينة والسياسة المحلية والإقليمية. وتقول: «أجواء لا تنسى ليس فقط على الصعيد المادي، بل كذلك لناحية الناس الذين بالرغم من الظروف الصعبة التي لطالما رافقت اللبنانيين خلال ثلاثين عاماً وأكثر، كانوا يضحكون ويبتسمون عند إلقاء التحية على المارّة، ويواسون بعضهم بعضاً بأنها فترة وتمضي. لا أدري كيف تغيّرنا في أقلّ من سنة، وبالكاد نحمل همومنا الشخصية فيما الباس ربح جولاته كلّها علينا؟ هو تعب ضاعف أعمارنا، فيما الحياة تبدّلت».

في جولة «العربي الجديد» في السوق، كانت أبواب المحال في معظمها مقفلة، ليس بسبب الإجراءات الجديدة المرتبطة بارتفاع الإصابات بفيروس كورونا وتداعياته الكارثية على قدرة المستشفيات الاستيعابية فزيارتنا كانت قبيل اتخاذ مجلس الوزراء القرار بإعادة إقفال البلاد وتمديد التعبئة العامة، إنّما نتيجة الأزمة الاقتصادية وتدهور العملة الوطنية، وارتفاع معدل الفقر والبطالة والجوع. نصل إلى محلّ لبيع الذهب، يجلس فيه رجل ستينيّ والسبحة بيده. في البداية، يبتسم معتقداً أنّه حظي بزبائن يريدون شراء الذهب بمناسبة العيد، قبل أن تتغيّر ملامحه ويطلب منا الجلوس. يقول لـ «العربي الجديد»: «لا بيع يسجّل لدينا، وبالعكس فالزبائن باتوا يلجؤون البنا حتى نشتري منهم الذهب، مع بعض الاستثناءات إذ إنّ البعض يشتري السبائك بدلاً من ادخار الأموال النقدية، لكن عدا عن ذلك، لا إقبال على الشراء فالذهب أصبح من الكماليات اليوم علماً أنّنا في مثل هذه الفترة سواء الأعياد أو موسم الاصطياف والأعراس وحفلات الخطوبة كان المحل يزدحم بالزبائن لبنانيين وأجانب وعرباً. للأسف، نفتقد كثيراً هذا المشهد».

وفي متجر لبيع الملابس والأحذية، كان لافتاً وجود عدد من الزبائن، ولدى سؤال صاحب المتجر عن وضع المبيعات، يجيب: «معظمهم من المتفرّجين، إذ يلقون نظرة سريعة على البضائع والأسعار، ويغادرون. هناك من يقيس الثياب ويفرح عند ارتدائها قبل أن يعقد حاجبيه عندما يتذكر أنّه لا يستطيع دفع ثمنها، علماً أنّ الأسعار زهيدة جداً مقارنة بمناطق أخرى ولم نتمكّن من رفعها بالرغم من الخسائر التي نتكبّدها بالنظر إلى الحالة المعيشية السائدة». وأثناء الحديث، تقاطع سيدة حاولت مساومة صاحب المتجر لمراعاتها في السعر، فالقطعة بـ15 ألف ليرة لبنانية (10 دولارات رسمياً، لكنّ سعر الصرف يتدنى إلى دولارين في السوق السوداء) فيعتذر منها: «البلوزة (قميص خفيف) أبيعها برأسمالها (بكلفتها الأصلية) ولا أربح فيها ليرة واحدة، لكن لا يمكنني أن أخسر المزيد» فتتركها على الطاولة وتخرج. ومع استئناف الكلام، معه، يقول: «خمس دقائق، تجيب عن كلّ الأسئلة، هذا هو ملخّص يومنا، ناس يريدون أن يشتروا بأسعار زهيدة جداً، ونتفهّم ذلك بالنظر إلى وضع البلاد، فيما صاحب المتجر لم يعد يفكّر في الربح بل فقط بتأمين ما دفعه للتاجر المورّد من ثمن البضائع. إلى هنا وصلت بنا الحال». ويشير إلى أنّ الأزمة الاقتصادية التي نعاني منها ليست مرتبطة فقط بفيروس كورونا الذي فاقمها حتّا «بل بتراكم الأزمات التي بدأت تنعكس سلباً علينا قبل سنة، إلى أن انفجر الوضع اليوم فكانت الضربة القاضية. هناك من ما زال يقاوم مثلي، بينما أقفل آخرون محالهم مستسلمين».

البائعة وحدها هنا (حسين بيضون)

من السوق إلى مرفأ الصيادين، يجلس رجال لتناول القهوة وتبادل الأحاديث عن التطورات السياسية ويتكهّن كلّ منهم حول مصير البلد، ويعرّجون على موضوع كورونا بقلق أو عدم اكتراث، فيما التقيّد بالإجراءات الوقائية غائب كلياً، فلا كمامات ولا تباعد. تقابل هؤلاء حركة ناشطة من المارّة، وسائقي الدراجات النارية والهوائية، وقلّة من السائحين، علماً أنّ مدينة صور كانت تستقطب سنوياً أكثر من 400 ألف شخص من مختلف الجنسيات بمن فيهم المغتربون اللبنانيون، نتيجة تميّزها بالشاطئ الرملي والصخري والمباني التراثية والأسواق الضيقة والمقاهي العتيقة التي يكسر هدوءها صوت النرد. هناك يجلس أبو نقولا، بالقرب من مركبه الصغير يفكّ الشباك، بعد يوم طويل حارّ جداً: «تفضّلوا» يقول لنا، ويتابع: «السمك أرخص من اللحمة، وربما أغلى من الدجاج لكنّه الذّ طعماً». ومع سؤاله عن حركة المبيعات في العيد، يقول: «لا عمل، ولا عيد. البحر بيتي وهوايتي، وأولادي السبعة ترتوا في المياه، وكبروا، كما عشت أنا أكثر من خمسين سنة في البحر وما زلت وأنا في السادسة والستين وسأبقى وإن لم أبع سمكة واحدة». وبالقرب منه صياد، يقول قبل مغادرتنا: «تجهزوا من الآن لنقل صورة عيد الميلاد (24 - 25 ديسمبر/ كانون الأول المقبل) فالمشهد حينها سيكون أكثر قساوة، حين يجتمع أفراد العائلة على مائدة من دون طعام أو ألعاب تحت الشجرة القديمة التي لا أضواء عليها حتى».